

مشكلة السببية بين القديس توما الأكويني ومفكري الإسلام

■ شفيعة بليلى

إن ثمة تأثيراً للأشياء بعضها في بعض؛ أي إن الموجودات تخضع لسلسلة من العلل، وإن هذه العلل لا يمكنها ألا تنتهي؛ فالعالم عبارة عن مجموعة أو سلسلة من الحوادث، وكل حادث يفترض محدثاً؛ أي أن كل مفعول أو فعل يتطلب فاعلاً؛ «فالكاتب لا بد لها من كاتب، ولا بد للصورة من مصوّر، وللبناء من بان، وإنّا لا نشك في جهل مَنْ أخبرنا بكتابة حصلت لا من كاتب، وصياغة لا من صانع، فوجب أن تكون صور العالم وحركات الفلك متعلّقة بصانع صنعها¹، والحوادث والموجودات لا يمكن أن تكون العلة المؤثرة أو الفاعلة لنفسها؛ وإلاّ وجب وجودها قبل وجودها، وهذا خلف. فهي إذاً تحتاج إلى علة خارجة عنها، وهذه العلة تحتاج بدورها إلى علة أخرى، ومهما بدت سلسلة العلل طويلة فإنه يمكن حصر حلقاتها في: معلول أخير لعلّة متوسطة وهو ليس بعلة، وعلّة متوسطة للمعلول الأخير من جانب، ومعلول للعلّة الأولى من جانبٍ

1 - الباقلاني، (محمد بن الطيب)، التمهيد في الرد على الملحدة المعطّلة والرافضة والخوارج والمعتزلة، تقديم وتعليق: محمود محمد الخضيرى ومحمد عبد الهادي أبو ريّدة، دار الفكر العربي، القاهرة، ص 45.



آخر، وعلّة أولى هي علّة عامة للعلّة المتوسطة وللمعلول الأخير. ولكي توجد الموجودات يجب أن يتوقّر شرطان ضروريان، هما:

الشرط الأول: أن توجد العلّة الأولى؛ لأنها رأس السلسلة، فلو ارتفعت أو انعدمت انعدم ما ينجر عنها من معلول أخير وعلل متوسطة.

الشرط الثاني: عدم التسلسل اللانهائي في العلل المتوسطة؛ إذ القول بإمكان الرجوع إلى ما لا نهاية له في تسلسل العلل هو استغناء عن العلّة الأولى؛ لأن علّة المتأخّر في المتقدّم، ومن استغنى عن المتقدّم استغنى عن المتأخّر والمتوسط أيضاً، ومن ثمّ لا وجود للفاعل ولا للمفعول، في حين أن وجود المفعول يثبتته الواقع وهو الموجودات والحوادث، فمنه ضرورة الوقوف عند علّة أولى فاعلة مؤثّرة.

والعلل المتسلسلة هي تلك التي لا تتماسك فيما بينها من خلال رابطة عرضية؛ بل تلك التي وجود إحداها منوط بأخرى لأجل ذلك يستحيل فيها أن تتسلسل إلى غير نهاية بالذات، كأن تكون العلل المقتضاة بالذات لمعلول ما متكرّرة إلى غير النهاية، كما لو تحرك الحجر من العصا، والعصا من اليد، وهكذا إلى ما لا يتناهى؛ ولكنه لا يستحيل فيها أن تتسلسل بالعرض كأن تكون جميع العلل المتكرّرة إلى غير النهاية في مقام علّة واحدة فقط، وإنما تكثرت بالعرض؛ ولكي يوضّح الأكويني هذه الفكرة، يعطي مثلاً قدّمه «الغزالي» ليؤكد وجود كثرة غير متناهية بالعرض. فيقول: «كما يفعل الصانع بمطارق كثيرة بالعرض لانكسار الواحدة بعد الأخرى، فيعرض إذاً لهذه المطرقة إن تخلّفت الأخرى في الفعل، وكذا يعرض لهذا الإنسان من حيث يوئد أن يكون متولّداً من آخر؛ لأنه إنما يوئد من حيث هو إنسان لا من حيث هو ابن إنسان آخر، فإن الناس المولّدين لهم مرتبة واحدة في العلل الفاعلية، وهي مرتبة المولّد الجزئي، وعلى هذا فليس يستحيل أن يتولّد إنسان من إنسان إلى غير نهاية؛ وإنما يستحيل ذلك لو كان توليد هذا الإنسان متوقفاً على هذا الإنسان، وعلى الجسم العنصري، وعلى الشمس، وهكذا إلى ما لا يتناهى»¹.

1 - الأكويني، توما، الخلاصة اللاهوتية، ترجمة الخوري بولس عواد، المطبعة الأدبية، بيروت 1887م، المجلد 1، مبحث 46، فصل 2، ص 569.

ويشير الأكويني إلى أن تسلسل العلل غير مقيد بالتتابع الزمني؛ بل هو مقيد بشرط الوجود، كما أن كل فاعل ينتج معلولاً مشابهاً له وفقاً للمبدأ القائل: «لا يمكن أن يعطي الفاعل إلا مما يملك»: يقول الأكويني:

«إننا نجد في المحسوسات الشاهدة ترتباً بين العلل المؤثرة، وليس يرى مع ذلك، ولا يمكن أن شيئاً يكون علّة مؤثرة لنفسه للزوم وجوده قبل نفسه، وهذا محال، والتسلسل ممتنع في العلل المؤثرة؛ لأن الأول بين جميع العلل المؤثرة المترتبة هو علة الوسط، والوسط هو علة الأخير سواء كان ثمة وسط واحد أو أوساط كثيرة؛ لكنه إذا ارتفعت العلة ارتفع المعلول، فإذا لم يكن في العلل

المؤثرة أول لم يكن فيها أخير ولا وسط، ولو تسلسلت العلل المؤثرة لم يكن علّة أولى مؤثرة، فلم يكن معلول أخير، ولا علل مؤثرة متوسطة، وهذا بين البطلان، فلا بدّ إذاً من إثبات علة مؤثرة أولى وهي التي يسميها الجميع الله»¹.

يقترّب الأكويني بقوله هذا من رأي ابن سينا، الذي يرى: «أنه إذا فرضنا معلولاً، وفرضنا له علة، ولعلته علة، فليس يمكن أن يكون لكل علة بغير نهاية؛ لأن المعلول وعلته وعلته إذا اعتبرت جملة في القياس الذي لبعضها إلى

بعض؛ كانت علة العلة أولى مطلقة للأمرين، وكان للأمرين نسبة المعلولية إليهما... ولكل واحد من الثلاثة خاصية، فكانت خاصية الطرف المعلول أنه ليس علة لشيء، وخاصية الطرف الآخر أنه علة لكل غيره، وكانت خاصية المتوسط أنه علة لطرف ومعلول لطرف. وليس يجوز أن تكون جملة علل موجودة، وليس فيها علة غير معلولة وعلّة أولى؛ فإن جميع غير المتناهي يكون واسطة بلا طرف، وهذا محال»².

يقول الأكويني: «إننا نجد في المحسوسات الشاهدة ترتباً بين العلل المؤثرة، وليس يرى مع ذلك، ولا يمكن أن شيئاً يكون علّة مؤثرة لنفسه للزوم وجوده قبل نفسه، وهذا محال، والتسلسل ممتنع في العلل المؤثرة.

1 - الأكويني (توما)، إلخ، اللا. م. 1. مب 2، ف 3، ص 33 وكذلك مجموعة الردود. ك 1، ف 13، ص 63.

2 - ابن سينا، الشفاء، الإلهيات، القاهرة. المطابع الأميرية، 1960. المقال 2، الفصل 1، ص 327 - 328.



يعزو الأكويني تأثره في هذه القضية إلى أرسطو، وبالضبط إلى الكتاب (II من الإلهيات)¹، فإذا رجعنا إلى هذا النص وجدنا أن أرسطو يبين فعلاً استحالة التسلسل في جنس العلة المادية أو المحرّكة أو الغائية أو الصورية²؛ ولكنه لا يعدّ فعلاً العلة الأولى علة فاعلة؛ بل علة محرّكة وغائية. كيف نسميها فاعلة؟ وهي لم تفعل سوى إخراج الأشياء من القوة إلى الفعل، أو ربط المادة بالصورة، فلم تخلق شيئاً، ولم تحفظه، بل لا علاقة لها بالعالم؛ لأنها تجهل أصلاً هذا العالم، ففعلها إذاً لم يتجاوز كونه عملاً طبيعياً فقط. يقول ابن رشد: «إن الفاعل عند أرسطو ليس هو جامعاً بين شيئين بالحقيقة؛ وإنما هو مخرج ما بالقوة إلى الفعل»³. في حين أن العلة الفاعلة عند مفكري الإسلام جميعهم وعند الأكويني أيضاً ليست علة التغيير، أو تنقل الأشياء من القوة إلى الفعل فقط؛ بل علة منتجة وخلّاقة تمضي بمعلولاتها إلى الوجود، من هنا كان الوجود كله - وهو المفعول بفعل الخلق - أثراً للفاعل الأول والحقيقي وهو الله. يقول الأكويني: «لما كان كل فاعل يجب أن يتصل بما يفعل فيه مباشرة، وأن يماسّه بقدرته... وكان الله هو عين الوجود بماهيته، يجب أن يكون الوجود المخلوق هو أثره الخاص، كما أن إصدار النارية هو أثر النار الخاص»⁴.

لا يتوقّف دور العلة الفاعلة هنا؛ بل هي تحفظ وجود الأشياء باستمرار الخلق، وتوجيهها إلى الغاية، والاعتناء بها، وصرف العدم عنها. هذا التصوّر للعلة الفاعلة تصوّر جديد، وغريب عن روح أرسطو، نجده عند علماء الكلام، وعند ابن رشد الذي يقول: «العالم لا يستغني عن صانعه مثلما يستغني البيت عن البناء بعد اكتماله، بينما الفاعل الإلهي أشرف وأدخل في باب الفاعلية؛ لأنه يوجد ذلك المفعول ويحفظه باستمرار»⁵. كما نجد التصوّر نفسه عند الأكويني الذي يقول: إن الله ليس يحرك الأشياء إلى الفعل باستخدامه صورها

- 1 - انظر الأكويني، مجموعة الردود على الخوارج. ترجمة وتعليق: المطران نعمة الله أبي كرم الماروني. مطبعة اللبنانيين، لبنان، 1931، كتاب1، فصل 13، ص 36.
- 2 - Gilson (Etienne), Saint Thomas d'Aquin, Librairie Philosophique, J. Vrin, 6^{ème} Edition, revue 1972, p.79
- 3 - ابن رشد، تفسير ما بعد الطبيعة. ضمن: «ابن رشد» ليوحنا قمير، دار المشرق، 1986، ص 90.
- 4 - الأكويني، إلخ، اللا. م، 1، م، 8، ف، 1، ص 85.
- 5 - تهافت التهافت، تحقيق: سليمان دنيا، دار المعارف، مصر، ط4، دون تاريخ، ج 2، ص 428.

وقواها للفعل فقط، كما يستخدم الصانع القدوم للقطع مع كونه قد لا يهَبُ القدوم الصورة، بل يهب المخلوقات الفاعلة الصور، ويحفظها في الوجود أيضاً، فهو إذاً ليس علّة للأفعال من حيث يهب الصورة التي هي مبدأ الفعل فقط، كما يقال للموَدّد: إنه علّة حركة الأجسام الثقيلة والخفيفة؛ بل من حيث يحفظ أيضاً صور الأشياء وقواها على نحو ما يقال للشمس إنها علّة ظهور الألوان؛ من حيث تهب الضوء الذي به تظهر الألوان وتحفظه»¹.

ومن أهم شروط الفاعل الأول عند الغزالي أن يكون مريداً، مختاراً وعالمياً، فمن قال بأن الله هو الفاعل الأول وسلبه الإرادة والاختيار لم يكن فاعلاً على

من أهم شروط الفاعل الأول عند الغزالي أن يكون مريداً، مختاراً وعالمياً، فمن قال بأن الله هو الفاعل الأول وسلبه الإرادة والاختيار لم يكن فاعلاً على الحقيقة؛ بل كان مجازاً، فلا يجوز إذاً أن يسمى كل سبب - بأي وجه كان - فاعلاً، ولا كل مسبب مفعولاً².

الحقيقة؛ بل كان مجازاً، فلا يجوز إذاً أن يسمى كل سبب - بأي وجه كان - فاعلاً، ولا كل مسبب مفعولاً².

هذا الرأي لم يكن رأي الغزالي فقط؛ بل أغلب الأشاعرة الذين لا يقبلون إلا بالله سبحانه وتعالى فاعلاً حقيقياً ووحيداً، ويرفضون أي واسطة بينه وبين مخلوقاته؛ لأنه خلق العالم بسلطانه المطلق من دون أي واسطة، وهو يدبر العالم أيضاً بسلطانه المطلق من دون واسطة، وكل ما يوجد في العالم إنما يوجد مباشرة بفعل من أفعال الخلق الإلهي، وذلك تمثيلاً مع الفكرة الأساسية

الموجودة في القرآن وهي: قدرة الله المطلقة وإثبات المعجزات. قال تعالى:

﴿ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَأَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجَ بِهِ مِنْ الثَّمَرَاتِ رِزْقًا لَكُمْ وَسَخَّرَ لَكُمُ الْفَلَكَ لِتَجْرِيَ فِي الْبَحْرِ بِأَمْرِهِ وَسَخَّرَ لَكُمُ الْأَنْهَارَ ﴾ [إبراهيم: 32].

فهؤلاء - ومنهم الغزالي - أنكروا السببية الطبيعية، وقالوا - كما نقل عنهم ابن رشد في كتابه (تفسير ما بعد الطبيعة) والذي اطلع عليه الأكويني - : «إنها هنا فاعلاً واحداً لجميع الموجودات كلها، وهو المباشر لها من غير

1 - الأكويني، إلخ، اللا، م، 3، مب، 1، ف5، ص 11.

2 - انظر: الغزالي، تهافت الفلاسفة، ص 81 - 87.



وسط.. فوجدوا أن تكون النار تحرق والماء يروى والخبز يشبع، قالوا لأن هذه الأشياء تحتاج إلى مبدع ومخترع»¹. وقال الأكويني: «فالنار (بحسب بعض علماء الكلام) لا تحرق؛ ولكن الله سبب الحرارة بحضور النار، وكذلك الأمر بالنسبة لجميع المعلولات الطبيعية»²، وقال أيضاً: «إن بعض علماء الكلام المسلمين يرون أن الأعراض نفسها لا تصدر من فعل الأجسام؛ لأن العرض لا ينتقل من جسم أو موضوع إلى آخر، ومنه يستحيل أن تنتقل الحرارة من جسم ساخن إلى جسم آخر. وبهذا المعنى فإن جميع الأعراض مخلوقة من الله»³.

فالمتكلمون الأشاعرة - وعلى رأسهم الغزالي - يرون أن العلاقة بين الأسباب والمسببات ليست ضرورية؛ لأنها لو كانت كذلك لما استطاع الله أن يتدخل في الكون قضاءً وقدرًا وتديبيراً وعنايةً، ولما استطاع أن يبطل فاعلية الأسباب كما فعل في النار التي أريد بها إحراق إبراهيم عليه السلام.

وعدم جزم الغزالي بوجود الضرورة لا يتبعه جزم بأن جريان العالم هو على غير نظام؛ يقول الغزالي: «إن هذا الأمر العجيب والترتيب المحكم لا يستغني عن صانع يديره، وفاعل يحكمه ويقدره، بل تكاد فطرة النفوس تشهد بكونها مقهورة تحت تسخيرها، ومصرفة بمقتضى تديبيره»⁴. فالغزالي ينفي تأثير الظواهر الطبيعية باسم (الضرورة التي تعني: دائماً)، أو باسم (الطبيعة) التي يعرفها ابن سينا في رسالة (الحدود) أنها: «مبدأ أول لكل تغير ذاتي وثبات ذاتي»⁵، وهو تعريف قريب من تعريف أرسطو. ووجد في لفظ (العادة) الذي يعني (غالباً) وصفاً مناسباً لانتظام الحوادث المتتابة، التي يمكن أن تخرقها المعجزات.

وتجدر الإشارة إلى أن الغزالي يستعمل أيضاً لفظ (السنة) بمعنى (العادة)، ويستعمل لفظ (الشرط) عوض (السبب)؛ إذ يقول: «إن خلق الجسم

1 - ابن رشد، تفسير ما بعد الطبيعة، ضمن كتاب «ابن رشد» ليوحنا قمير. ص 91.

2 - Saint Thomas d'Aquin, Somme contra Gentiles, traduction de M-J- Gerlaud, Texte de l'Édition léonine. P. Lethielleux, 1950, L. III, Chap 69, p.319.

3 - C.G.L III, Chap. 69, p.321.

4 - الغزالي، إحياء علوم الدين، دار الثقافة، الجزائر، الطبعة 1، 1991، ج 1، ص 29.

5 - جميل صليبا، المعجم الفلسفي، دار الكتاب اللبناني، 1982، ج 2، ص 13.

شروط لحدوث الحياة، لا أن الحياة تتولد من الجسم¹. وإذ حدث أن استعمل لفظ (السبب) فهو لا يعني به العلة.

على نقيض هؤلاء، فإن الفلاسفة لا ينكرون السببية على الإطلاق؛ أي أن يكون للموجودات طبيعة تقتضي الشيء إما ضرورياً أي دائماً، وإما أكثرياً². ولا يستثنى من هؤلاء الفلاسفة توما الأكويني، كما لا يستثنى بعض علماء الكلام الذين قالوا بالسببية فاستثنوه كما قال ابن ميمون³، استثناه خصومه من الأشاعرة الذين لم يقبلوا هذا الرأي. هؤلاء الذين قالوا بالسببية لم يذكرهم ابن ميمون؛ ولكن إذا عدنا إلى علم الكلام علمنا أن القائلين بالسببية هم

المعتزلة الذين يحكمون العقل كثيراً، ونخص بالذكر معمر بن عباد السلمي (ت: 220) والنظام (231هـ) كما نذكر ابن حزم الأندلسي (ت: 406هـ).

يرى المتكلمون الأشاعرة -
أن العلاقة بين الأسباب
والمسببات ليست ضرورية؛
لأنها لو كانت كذلك لما
استطاع الله أن يتدخل في
الكون قضاءً وقدرًا وتدبيراً
وعنايةً، وأن يبطل فاعلية
الأسباب كما فعل في النار
التي أريد بها إحراق
إبراهيم عليه السلام.

يرى (معمر) أن الله تعالى لم يخلق شيئاً من الأعراض، من لونٍ أو طعمٍ أو رائحةٍ أو حياةٍ أو موتٍ أو سمعٍ أو بصرٍ، وأنه لم يخلق شيئاً من صفات الأجسام⁴؛ فالله في رأيه خلق الأجسام، ثم إن الأجسام أحدثت الأعراض على أساس أن كل ما سبق من حياة وموتٍ وسمعٍ وبصرٍ ولونٍ وطعمٍ ورائحةٍ ما هو إلا عرض في الجسم من فعل الجسم بطبعه، والأصوات عنده فعل الأجسام المصوتة بطباعها، وفناء

الجسم عنده فعل الجسم بطبعه، وصلاح الزروع وفسادها من فعل الزروع عنده⁵.

1 - الغزالي، إحياء علوم الدين، ج 4، ص 239.

2 - ابن رشد، تهافت التهافت، ج 2، ص 786.

3 - ابن ميمون (موسى)، دلالة الحائرين، ترجمة حسين آتاي، مكتبة الثقافة الدينية، الطبعة الثانية، 1993، ج 1، ف 73، ص 20.

4 - عبد القاهر البغدادي، الفرق بين الفرق، تعليق الشيخ إبراهيم رمضان، دار المعرفة، بيروت، ط 36، 2001، ص 144.

5 - عبد القاهر البغدادي، الفرق بين الفرق، ص 144.



وفهم «معمر» الحضور الإلهي بمعنى أن الله هو الذي أوجد قوانين السببية التي تحدث بموجبها كل الأشياء في العالم¹.

ذكر الأكويني رأي معمر من دون أن يذكر اسمه، فقال: «إن الأجزاء التي لا تتجزأ والتي تكوّن مع الأعراض، الأجسام الموجودة سوف تكون قادرة على البقاء إذا ما رفع الله هيمنته عنها²؛ ذلك لأن فناء كل فان فعلٌ له بطبعه، وأنه ليس لله تعالى في الأعراض صنعٌ ولا تقدير³ بحسب (معمر).

أما النّظام - الرافض لنظرية الجزء الذي لا يتجزأ والمعروف بنظرية الطبائع والكمون - فإنه يرى كما حكى عنه (الكعبي) أن كل ما جاوز حد القدرة من الفعل فهو من فعل الله تعالى بإيجاب الخلق؛ أي إن الله تعالى طبع الحجر طبعاً، وخلق خلقه، إذا دفعته اندفع، وإذا بلغت قوة الدفع مبلغها عاد الحجر إلى مكانه طبعاً⁴؛ فالنظام يصف الحركات المختلفة للحجر بأنها فعل الله، وهو ما يعني بوضوح أن العلية في العالم ترجع إلى طبع أوجبه الله في العالم وقت خلقه له وبه يبقى مهيمناً عليه. فالطبع الذي خلقه الله يعتمد في فعله في العالم على الله وليس على نفسه، إذ هو مجرد أداة تفعل في الأشياء بقدرة الله وأمر منه، وهذا الطبع قابل لأن يتغير بقدرة الله. «فالخفيف والثقل من الأجسام مع اختلافهما في جنسيهما واختلاف جهتي حركتهما يتداخلان»⁵.

هذا ويتجلى اعتراف ابن حزم بالسببية في نقده لرأي الأشعرية حيث يقول: «ذهبت الأشعرية إلى إنكار الطبائع جملة، وقالوا: ليس في النار حرّ ولا في الثلج برد، ولا في العالم طبيعة أصلاً. وقالوا: إنما حدث حرّ النار جملة وبرد الثلج عند الملامسة. قالوا: ولا في الخمر طبيعة إسكار ولا في المني قوة يحدث بها حيوان؛ ولكن الله عزّ وجلّ يخلق منه ما شاء. وقد كان

1 - انظر: هاري أ. ولفسون، فلسفة المتكلمين في الاسلام. ترجمة وتعليق مصطفى لبيب عبد الغني، المجلس الأعلى للثقافة، 2005، ج 2، ص 731.

2 - C. G. L III Chap, 65, p.303

3 - البغدادي، الفرق بين الفرق، ص 144.

4 - الشهرستاني، الملل والنحل، تقديم وتعليق محمد السيد كيلاني، القاهرة، ص 55.

5 - البغدادي، الفرق بين الفرق، ص 132.

ممكناً أن يُحدث من مني الرجل جملاً، ومن مني الحمار إنساناً، ومن زريعة الكزبر نخلاً»¹.

يفهم من هذا أن ابن حزم يقول بالسببية وبالطبائع؛ ولكن لا يرد خلق هذه الطبائع والأعراض إلى الطبيعة نفسها مما يحول دون قدرة الله عليها وتدخله فيها وعنايته لها؛ فهذا القول أو الرأي هو في غاية الغباوة، وجهل بالطبيعة. ومعنى لفظ الطبيعة إنما هي قوة الشيء تجري بها كيميائته على ما هي عليه، وبالضرورة نعلم أن تلك القوة عرض لا يعقل، وكل ما كان مما لا اختيار له - من جسم أو عرض كالحجارة وسائر الجمادات - فمن نسب إلى ما يظهر منها أنها أفعالها مخترعة لها، فهو في غاية الجهل. وبالضرورة نعلم أن تلك الأفعال خلقت غيرها فيها، ولا خالق لها هاهنا إلا الله تعالى، خالق الكل، وهو الله لا إله إلا هو.²

يتجلى اعتراف ابن حزم بالسببية في نقده لرأي الأشعرية حيث يقول: ذهبت الأشعرية إلى إنكار الطبائع جملة، وقالوا: ليس في النار حر ولا في الثلج برد، ولا في العالم طبيعة أصلاً.

لم ينقد الأشاعرة ومنكرو السببية من طرف ابن حزم فقط؛ بل نقدهم ابن رشد نقداً لاذعاً وأهمهم الغزالي، ثم نقدهم الأكويني؛ فقال ابن رشد: «إن العقل ليس هو شيئاً أكثر من إدراكه الموجودات بأسبابها وبه (أي بهذا الإدراك) يفترق عن سائر القوى المدركة، فمن رفع الأسباب فقد

رفع العقل»³. فقول المتكلمين: إن الله تعالى أجرى العادة بهذه الأسباب، وإنه ليس لها تأثير في المسببات بإذنه: قول بعيث جداً عن مقتضى الحكمة؛ بل هو مبطل لها؛ لأن الترتيب والنظام وبناء المسببات على الأسباب هو الذي يدل على أنها صدرت عن علم وحكمة. بالإضافة إلى هذا يتساءل ابن رشد: ما جدوى وجود الموجودات على اختلافها إذا لم يكن لها فعلٌ ودور يخصها؟ فهو يقول: «إنه من المعروف بنفسه أن للأشياء ذوات وصفات هي التي اقتضت

1 - ابن حزم، الفصل في الملل والأهواء والنحل، مطبعة الموسوعات، القاهرة، مصر، ج 5، ص 14، 15.

2 - المصدر السابق، ج 3، ص 59.

3 - تهافت التهافت، ج 2، ص 785.

الأفعال الخاصة بموجود موجود وهي التي قيلها اختلفت ذوات الأشياء وأسمائها وحدودها، فلو لم يكن لموجود موجود فعلاً يخصه لم يكن له طبيعة تخصه، ولو لم يكن له طبيعة تخصه لما كان له اسم يخصه ولا حد، وكانت الأشياء كلها شيئاً واحداً¹. هذا النقد الأخير هو النقد نفسه الذي وجهه الأكويني إلى منكري السببية، ويقصد الغزالي بالذات قائلاً: «إن بعضاً أرادوا بفعل الله في كل فاعل أن ليس لقوة مخلوقة فعلاً في الأشياء؛ بل إنما يفعل الله جميع الأشياء مباشرة؛ فالنار مثلاً لا تسخن بل الله يسخن في النار، وهلمَّ جرّاً. على أن هذا مستحيل؛ أما أولاً؛ فللزوم عدم ترتيب العلة والمعلول في المخلوقات، وهذا يرجع إلى عجز الخالق؛ لأن إيتاء الفاعل مفعوله قوة الفعل راجع إلى قدرته. وأما ثانياً؛ فلأنه لو كانت الأشياء لا تفعل شيئاً بما ركّب فيها من القوى الفاعلة لم يكن في وجود تلك القوى فائدة، بل لم يكن على نحو ما فيما يظهر فائدة في وجود شيء من المخلوقات إذا لم يكن لها فعل؛ إذ كل شيء موجود لأجل فعله؛ لأن الناقص هو دائماً لأجل الأكمل... فالله يفعل في الأشياء بحيث يكون للأشياء أيضاً فعل خاص يستند إليها»².

نقد الأكويني علماء الكلام بعد اطلاعه على آرائهم في السببية، من خلال ابن رشد الذي ذكر رأيهم ونقده لهم كما رأينا، ومن خلال (دلالة الحائرين) لابن ميمون الذي يقول عنهم: «قالوا: إن الانسان إذا حرّك القلم فما الإنسان حرّكه؛ لأن هذا الحراك الذي حدث في القلم هو عرض خلقه الله في القلم، وكذلك حركة اليد المحرّكة للقلم بزعمنا عرض خلقه الله في اليد المتحركة، وإنما أجرى الله العادة بأن تقارن حركة اليد حركة القلم لا أن لليد أثراً بوجه، ولا سببية في حركة القلم»³.

كما اطلع الأكويني على ملخصات اليهود الذين نقلوا كثيراً من الأفكار الشائعة بين علماء الكلام في عصرهم أو ما قبل عصرهم من دون أن يذكروا أصحاب هذه الأفكار.

1 - المرجع السابق، ج 2، ص 782، 783.

2 - الأكويني، إلخ، للا، مجلد3، مب1، ف5، ص 11، 12.

3 - ابن ميمون، دلالة الحائرين، ج 1، ف 73، ص 203.

إن نفي السببية في رأي الأكويني وفي رأي ابن رشد هو جحدٌ لجزءٍ كبيرٍ من موجودات الله، هذه الموجودات التي هي دليل على وجود صانع وخالق للعالم، ومن ثم جحدٌ للخالق وإنكار للحكمة في مخلوقاته. يقول الأكويني: «تماشياً مع الحكمة الإلهية فإن الحكيم (الذي هو الإله) لا يفعل عبثاً. وفي ظلّ فرضية عدم الفاعلية المطلقة للمخلوقات؛ فإن الإله يكون أوجد الكل مباشرة، ومن ثم يكون استعماله للمخلوقات في إنتاج المعلولات بلا جدوى، وهذا منافٍ للحكمة الإلهية»¹.

إن نفي السببية في رأي الأكويني وفي رأي ابن رشد هو جحدٌ لجزءٍ كبيرٍ من موجودات الله، هذه الموجودات التي هي دليل على وجود صانع وخالق للعالم، ومن ثم جحدٌ للخالق وإنكار للحكمة في مخلوقاته.

ففي نظر الأكويني يظل أولئك الذين ينزعون عن المخلوق نشاطه الخاص - لكي يعظموا بعملهم هذا الخالق - في ضلال؛ فما ينقصونه من كمال المخلوقات - بحسب قوله - ينقصونه من كمال الإله بالذات؛ لأن الإله أراد أن يعمّم صفاته على مخلوقاته؛ فالتشبه بالإله - بالنسبة إلى مخلوق ما - لا يعني فقط وجوده؛ بل كونه سبباً هو بدوره. وليس في هذا أي تجديف ولا أي انتقاص من مجد الإله؛ فالسببية في المخلوقات تشتق من السببية في الخالق².

ويرى الأكويني أن إرادة الإله - التي تعدّ العلة الأولى والكلية في وجود الأشياء - لا تنفي دور العلة الثانوية أو المتوسطة وقدرتها في إصدار بعض المعلولات؛ إلا أنه لما كانت جميع هذه العلة غير مساوية لقدرة العلة الأولى، كان في قدرة الإله وعلمه وإرادته أمور كثيرة لا تدرج تحت ترتيب العلة السافلة³. كما يمكن لهذه الأخيرة أن يحدث شيء خارجاً عن ترتيبها، وأن يتخلّف المعلول عنها بسبب علة أخرى جزئية مثلها مانعة، ولكن لا يمكن

1 - C. G. L III, Chap 69, p.321

2 - إدوار جونو، الفلسفة الوسيطية في الغرب المسيحي، ترجمة: علي زيعور، المنشورات العربية (سلسلة ماذا أعرف)، ص 77.

3 - الأكويني. خ. اللا. م. 1. مب. 19، ف. 7، ص 266.



أن يحدث هذا مع العلة الأولى أو الكلية التي تندرج تحتها جميع العلل الجزئية. ويعطي الأكويني مثلاً على ذلك فيقول: يمكن أن يمنع نجم عن إصدار أثره، إلا أن كل أثر صادر في الجسمانيات عن علة جسمانية مانعة يجب إسناده - بعلل متوسطة - إلى القوة الكلية التي هي السماء الأولى. فإذا إرادة الإله هي العلة الكلية لجميع الأشياء، ويستحيل تخلف معلولها، حتى وإن ظهر أنه خارج عن الإرادة الإلهية بحسب ترتيب آخر. كما أن الخاطئ الذي في حد ذاته يخرج بالخطأ عن الإرادة الإلهية ثم يقع في ترتيبها من حيث يعاقب على خطأه¹. إن المعلولات التي تصدر عن العلل الثانوية أو المتوسطة معلولات لا تتعلق بإرادة الإله وحدها؛ بل بترتيب علة أخرى، أما المعلولات الأولى - الصادرة عن الإله مباشرة - فهي معلولات تتعلق بالإرادة الإلهية وحدها. ومهما وجدت فواعل كثيرة ومرتبطة؛ فإن الفاعل الثاني يفعل دائماً بقوة الفاعل الأول؛ لأن الفاعل الأول يحرك الثاني إلى الفعل، وبهذا الاعتبار كانت جميع الأشياء تفعل بقوة الإله فيكون علة لجميع أفعال الفواعل². وهذا بالضبط ما قاله ابن رشد في كتابه تهافت التهافت: «لا ينبغي أن يشك في أن هذه الموجودات قد تفعل بعضها بعضاً، ومن بعض، وأنها ليست مكتفية بأنفسها في هذا الفعل، بل بفاعل من خارج، فعُله شرط في فعلها، بل في وجودها فضلاً عن فعلها»³.

هذا ويمضي الأكويني في أهمية ودور العلل الثانوية حتى في التدبير الإلهي، فالتدبير الإلهي غير أزلي، بل هو زمني، وهو يتم ببعض الوسائط؛ لأن الإله يدبر الأدنى بواسطة الأعلى حتى يشرك المخلوقات في شرف العلية، وليس هذا نقصاً في قدرته، بل دليل على كمال علية الموجودات. فاستعانة الملك بمن ينفذون تدبيره شرفاً له؛ لأن السلطة الملكية تزداد رونقاً بمرتبة الوزراء⁴.

1 - المصدر السابق، ف 6. ص 263.

2 - الأكويني، إلخ. اللا. مجلد 3. مب 1، ف 5، ص 12.

3 - ج 2، ص 787.

4 - الأكويني، إلخ. اللا. م 2، مب 103، ف 6، ص 597.

وعلى الرغم من دور العلل الجزئية فإنه يستحيل أن يحدث شيء بغير قضاء التدبير الإلهي، لأنه العلة الأولى والكلية لجميع الموجودات، وحتى إذا ظهر أن شيئاً خرج من جهة عن ترتيب العناية الإلهية بالنظر إلى علة جزئية فلا بد أن يندرج في ذلك الترتيب عينه بالنظر إلى علة أخرى¹.
أما العناية فتكون مباشرة من الإله من دون العلل الثانوية، مثلما أن الخلق فعلٌ خاص بالإله فقط.

إن الإله هو العلة الفاعلة والغائية ومن ثم علة العلل، وهو العلة الكلية المطلقة، تصدر عنه موجودات وأفعال لا تكون لغيره مثل خلق الموجودات والعناية بها، حيث يخلقها بإرادته وحده، وعلمه وحده، ويعتني بها وحده عناية مباشرة، في حين يدبر أمور الكون بواسطة العلل المتوسطة أو العلل الجزئية التي يسمح لها بقدرته وبإذنه أن تفضل أو أن تصدر بعض المعلولات. إن هذا التمييز الوارد والفاصل بين العلة الكلية المطلقة والعلة الجزئية نجد نموذجاً الأصلي عند ابن رشد عندما ميّز بين الفاعل المطلق الذي يفعل في الغائب - وفِعْلُهُ: أن يغيّر العدم إلى الوجود - والفاعل المقيّد الذي يفعل في الشاهد، وفِعْلُهُ: أن يغيّر الموجود من صفةٍ إلى صفةٍ².

إنّ الإله هو العلة الفاعلة والغائية ومن ثم علة العلل، وهو العلة الكلية المطلقة، تصدر عنه موجودات وأفعال لا تكون لغيره مثل خلق الموجودات والعناية بها، حيث يخلقها بإرادته وحده، وعلمه وحده، ويعتني بها وحده عناية مباشرة.

إن الإله علة كلّيّة، خلق الموجودات وأعطاهها دوراً في هذا العالم، ويبقى هو الأول والوحيد في خلق الوجود من العدم، وفي حفظه من العدم باستمرار خلقه. هذه النتيجة التي خلص إليها الأكويني يتفق فيها مع علماء الكلام، وهو يعلم ذلك؛ ولكنه يصرّح بأنه يستبعد تماماً المقدمات التي انطلقوا منها للوصول إلى هذه النتيجة، وهذه المقدمات أو الآراء

1 - المصدر السابق، ص 59.

2 - انظر ابن رشد، تهافت التهافت، ج 1، ص 366.



- في بقاء وحفظ الوجود - يذكرها الأكويني كما وصلت إليه عن طريق ابن ميمون، وهي:

الرأي الأول:

«لإثبات حاجة العالم إلى الله ليبقى عليه وجوده واستمراره، زعموا أن كل الصور عرضية، وأن كل عرض لا يبقى زمانين، وهكذا تكوّن الموجودات، فهي في تغير مستمر»¹.

أي إن الحوادث التي تطرأ على الجوهر الفرد أو على الأجسام هي متغيرة، ومتعاقبة بشكل لا ينقطع، وما دامت لا تبقى زمانين، فهي تخلق باستمرار وتوجد على الدوام، وهكذا يحفظ الله وجود الأشياء. هذا الدليل أورده ابن ميمون كما يلي:

قولهم: إنه ليس ثم غير جوهرٍ وعرض، وإن الصور الطبيعية أيضاً أعراض².
وقولهم: إن العرض لا يبقى زمانين³.

يعقب الأكويني على هذا الرأي قائلاً: «وكأن الموجودات لا تحتاج إلى العلة الفاعلة إلا في تغيرها»⁴.

الرأي الثاني:

إن الأجزاء التي لا تتجزأ، والتي تكوّن جميع الجواهر هي دائماً الوحيدة التي تستمر في البقاء بعض الوقت إذا سحب الله تديره عن العالم⁵.

هذا الرأي يرده المستشرق اليهودي (هاري أ. ولفسون) إلى المتكلم معمر بن عباد السلمي⁶.

1 - C. G. L III. Chap 65. p. 303

2 - الدلالة. ج 1، ص 206.

3 - المرجع السابق، ص 201.

4 - C. G. L III. Chap. 65. p. 303

5 - Ibid

6 - ولفسون، فلسفة المتكلمين، ج 2، ص 75.

الرأي الثالث:

إن العالم لا يمكن أن يكف عن الوجود إن لم يتدخل الله في إنهاء وجوده¹.

ولقد جاء هذا الرأي في (الدلالة لابن ميمون) كما يلي: «أما بعضهم فقال: إنه إذا أراد الله إفساد العالم يخلق عرض الفناء لا في محل فيقاوم ذلك الفناء لوجود العالم»².

إذا كان الأكويني لم يقبل
بنظرية الجزء الذي لا يتجزأ
في إثبات وجود الله - كما
أفاد بها علماء الكلام - فهذا
لم يمنعه من التأكيد معهم أن
الفاعل أو المؤثر الحقيقي هو
المركب بين الأشياء؛ «إذ
الأشياء المغايرة بين أنفسها
لا تتفق في واحد ما إلا
بعلة جامعة لها»، وهي الله.

وهذا الرأي لمحمد بن عبد الوهاب الجبائي (المتوفى في 295هـ) وابنه أبي هاشم عبد السلام (المتوفى سنة 321هـ)³.

هذا وإذا كان الأكويني لم يقبل بنظرية الجزء الذي لا يتجزأ في إثبات وجود الله - كما أفاد بها علماء الكلام - فهذا لم يمنعه من التأكيد معهم أن الفاعل أو المؤثر الحقيقي هو المركب بين الأشياء؛ «إذ الأشياء المغايرة بين أنفسها لا تتفق في واحد ما إلا بعلة جامعة لها»⁴، وهي الله.

خاتمة

إن الاعتراف بالعلل الثانوية، ودورها في الوجود بعد العلة الفاعلة الأولى عند القديس الأكويني وابن رشد وغيرهما من مفكري الإسلام - يقرب من مفهوم السببية العلمي؛ فكشف النواميس يبين أن الحوادث تقع عن طريق الدفع والتأثير من العلة في المعلولات، وهذا يمكننا من تحصيل المعارف في العلوم الطبيعية، التي لا تستمد أدلتها إلا من

1 - C. G. L. III Chap. 65. p.303

2 - ج 1، ف 73، ص 202.

3 - ولفسون، فلسفة المتكلمين، ج 2، ص 751.

4 - الأكويني، إلخ. اللام. م 1، مب 2، ف 7، ص 47.



المعلولات أو الموجودات نفسها. وهذا الاعتراف لا يتنافى مع قدرة وإرادة الله؛ لأن كل مخلوق يعمل تحت سلطته وإرادته، ولما كان من رحمة الله وفضله على الإنسان أن سخر له الموجودات أو الطبيعة؛ فإن هذا التسخير لن يتم من دون فهم الإنسان لهذا النظام، ولو كان هذا الأخير غير محكم بفعل التأثير بين العلل - أي عشوائياً - ما تمكّن الإنسان أن يفهمه ومن ثمّ العيش وفقه.